نيكولا بيروغيني* ونيف غوردون**

حق الإنسان في الاستعمار[1]

تنتمي النجاحات التي يسجّلها التاريخ إلى أولئك الذين يملكون القدرة على الاستحواذ على هذه القواعد، والحلول محل الذين استخدموها، والتنكّر في زي من يمنعها من أجل تحريفها وقلب معناها وإعادة توجيهها ضد من فرضوها في بادئ الأمر. ومن خلال فعل تحكُّمهم في هذه الآلية المركبة، فهم يوجّهونها للتغلب على الحكام من خلال القواعد التي أرسوها هم بأنفسهم.

ميشيل فوكو[2]

يصف كتيّب صقيل برّاق صدر تحت عنوان «تحريف العدالة» عن منظمة ريغافيم (الصندوق القومي لحماية الأراضي)، وهي منظمة غير حكومية إسرائيلية، ما يُزعم من جوانب الخلل والقصور التي تشوب «إنفاذ القانون» في إسرائيل، وخاصةً فيما يتعلق بتنفيذ الأوامر التي تقضي بهدم المباني التي يشيّدها الفلسطينيون «بصفة غير قانونية». وتتمحور المهمة المُوكلة لمنظمة ريغافيم، وهي واحدة من عدة منظمات استيطانية يهودية تُعنى بحقوق الإنسان، حول «حماية الأراضي والممتلكات الوطنية» ومنع الفلسطينيين «من الاستيلاء على موارد الأراضي في البلاد». ويحلّل مؤلفو الكتاب طائفة من الدعاوى القضائية التي رُفعت أمام محكمة العدل الإسرائيلية، ويفترضون أن المحكمة «تنظر إلى مناطق يهودا والسامرة [وهذان هما الاسمان التوراتيان اللذان يُطلقان على الضفة الغربية] باعتبارها 'أرضًا محتلة' وليس بوصفها جزءًا من الوطن... وتنظر إلى دولة إسرائيل باعتبارها 'سلطة قائمة بالاحتلال' وليس بوصفها أمة عاد أبناؤها أدراجهم إلى أراضيها... وتنظر إلى الفلسطينيين باعتبارهم 'شعبًا قابعًا

* محاضر في العلوم الاجتماعية والسياسية في جامعة أدنبرة–سكوتلاندا.
** محاضر في السياسة والحوكمة في جامعة بن غوريون في النقب.

وتمضي منظمة ريغافيم، وهي تشيح بوجهها عن الواقع الذي يشهد على أن محكمة العدل العليا الإسرائيلية دأبت على إضفاء طابع قانوني على المشروع الاستعماري الإسرائيلي وتوطيد أركانه، إلى الافتراض بأن النظام القضائي في إسرائيل قد شُوِّه لأنه يتسامح مع أعمال البناء التي يقوم بها الفلسطينيون في الضفة الغربية، في الوقت نفسه الذي يقمع فيه المستوطنين اليهود بسبب البناء على أرض وطنهم.

تحت نير الاحتلال ويُسلَّط القمع على رقاب أبنائه[2] وليس بوصفه عدوًا يرغب في تدميرنا وطردنا من ديار أسلافنا».[3] ومن وجهة نظر منظمة ريغافيم، يعرّض «غياب إنفاذ القانون» و«التمييز الذي يصبّ في صالح الفلسطينيين» القواعد التي تقوم عليها الدولة الإسرائيلية والمبدأ الديمقراطي الذي يقضي بإرساء دعائم «المساواة القانونية» للخطر بسبب تعزيز العمل على تجريد اليهود من أملاكهم.

ثم ينتقل هذا التقرير إلى إيراد قائمة من الشواهد على «المعاملة التفضيلية» التي تنتهجها محكمة العدل العليا، في ذات الوقت الذي تكيل فيه الانتقادات لعدة منظمات غير حكومية ليبرالية إسرائيلية وتحضّ المحكمة على الالتزام بأحكام القانون الدولي وقواعده وعلى إبداء معارضتها لمصادرة أراضي الفلسطينيين وإقامة المستوطنات اليهودية عليها. وتمضي منظمة ريغافيم، وهي تشيح بوجهها عن الواقع الذي يشهد على أن محكمة العدل العليا الإسرائيلية دأبت على إضفاء طابع قانوني على المشروع الاستعماري الإسرائيلي وتوطيد أركانه، إلى الافتراض بأن النظام القضائي في إسرائيل قد شُوِّه لأنه يتسامح مع أعمال البناء التي يقوم بها الفلسطينيون في الضفة الغربية، في الوقت نفسه الذي يقمع فيه المستوطنين اليهود بسبب البناء على أرض وطنهم.[4] وتقلب المنظمة، وهي تذكِّر قراءها بأن «المساواة تصون الحكومة من التعسف» وأن المساواة «قيمة أساسية في المجتمعات الديمقراطية»، المسار التاريخي للسياسة التي تنتهجها إسرائيل في نزع الملكية وتجريدها من أصحابها: فالمستوطنون اليهود هم ضحايا التمييز بينما الفلسطينيون القابعون تحت نير الاستعمار هم «الغزاة» و«المحتلون الصامتون» الذين يضعون أيديهم على الأراضي القومية التي تملكها إسرائيل، وهم الجناة الذين يقترفون الانتهاكات التي تمسّ حقوق الإنسان الواجبة للمواطنين اليهود في إسرائيل.

ولكي نستجلي كُنه الإجراءات المركّبة التي حدَت بمنظمة ريغافيم وغيرها من المنظمات المحافِظة إلى توظيف لغة حقوق الإنسان من أجل شرعنة الممارسات الاستعمارية الإسرائيلية، نحلّل في هذا المقال الظروف التاريخية التي مهدت الطريق لنشأة هذه المنظمات غير الحكومية الجديدة التي تُعنى بحقوق الإنسان واكتسابها طابعًا مؤسسيًا، والشبكات التي أنشأتها والممارسات القانونية–السياسية التي اعتمدتها وطوّرتها من أجل تحقيق غاياتها. ويسلّط ظهور المنظمات غير الحكومية الاستيطانية العاملة في ميدان حقوق الإنسان، في الآونة الأخيرة، الضوء على التحولات الاجتماعية والسياسية والمؤسسية التي شهدتها ثقافة حقوق الإنسان في إسرائيل/فلسطين. فقد وُلدت هذه المنظمات وبرزت إلى الوجود من خلال اعتماد إستراتيجية تتألف من ثلاثة محاور. فبادئ ذي بدء، عمدت المنظمات المذكورة إلى تبنّي لغة حقوق الإنسان وترجمتها وإخراجها في ثوب لغوي محلي يحمل لهجة كولونيالية محددة. وثانيًا، تستنسخ هذه المنظمات الأساليب والإستراتيجيات التي تعتمدها المنظمات غير الحكومية الليبرالية المعنية بحقوق الإنسان في عملها. وأخيرًا، تسعى هذه المنظمات إلى قلب الطريقة التي يجري بها تأطير أوجه عدم التكافؤ في ميزان القوة على أرض الواقع من خلال تحويل المستوطن إلى أصلاني، والأصلاني إلى مستوطن.

ويجري اعتماد حقوق الإنسان وإعادة صياغة دلالاتها ومضامينها وتحويرها على يد المنظمات غير الحكومية الاستيطانية المعنية بحقوق الإنسان من خلال استنساخ المنظمات غير الحكومية الليبرالية الناشطة في مجال حقوق الإنسان في وجه من الوجوه، حيث تسعى بذلك إلى قلب معنى الاستعمار وتحويله إلى مجرد فعل يرمي إلى إضفاء طابع قانوني على النظام السياسي القائم. ولا يكمن الهدف الذي تنشده المنظمات الاستيطانية العاملة في ميدان حقوق الإنسان، وعلى الرغم من أنها تدين الحكومة بسبب «أوجه التحريف» التي تأتي بها، في التغلب على من يمسكون بمقاليد الحكم – إن كان لنا أن نقتبس

وأخيرًا، تسعى هذه المنظمات إلى قلب الطريقة التي يجري بها تأطير أوجه عدم التكافؤ في ميزان القوة على أرض الواقع من خلال تحويل المستوطن إلى أصلاني، والأصلاني إلى مستوطن.

العبارة التي جاء بها فوكو – بل يتمثل هدفها في تحسين الآلية التاريخية التي تنفَّذ إجراءات نزع الملكية من خلالها في إسرائيل/فلسطين.[٥]

أوجه التحريف التي تسوقها الحكومة

شرع المستوطنون في تبنّي لغة حقوق الإنسان عشية الألفية الجديدة، بيْد أنه في وسع المرء أن يلاحظ الزيادة الملموسة التي طرأت على نشاط هؤلاء المستوطنين في ميدان حقوق الإنسان في أعقاب إخلاء المستوطنات على يد الحكومة الإسرائيلية في العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦. ففي شهر آب ٢٠٠٥، قرر رئيس الوزراء أريئيل شارون فك الارتباط عن قطاع غزة.[٦] وجرى إخلاء نحو ٨,٥٠٠ مستوطن كانوا يقطنون في ٢١ مستوطنة يهودية مقامة داخل القطاع، إلى جانب بضع مئات من المستوطنين من أربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية. كما أُعيدَ نشر القوات العسكرية التي كانت تتمركز في غزة. ومع ذلك، أبقت إسرائيل في بادئ الأمر على الإغلاق الذي فرضته على قطاع غزة، وضربت حصارًا عسكريًا شاملًا عليه بعد أن استولت حركة حماس على مقاليد السلطة فيه لكي يتسنى لها أن تواصل إحكام قبضتها على الأرض الفلسطينية والسكان الفلسطينيين حتى بعد «فك الارتباط».[٧]

وعقب إخلاء اليهود من غزة، نشر مركز أريئيل للأبحاث السياسية، وهو مركز للتباحث والتفكير (Think Tank) يديره المستوطنون، مقالات شجب فيها الحكومة الإسرائيلية وعرّف الانسحاب كما لو كان «تطهيرًا عرقيًا» و«طردًا» و«كراهية ذاتية لليهود». ووصف أحد هذه المقالات التي كانت تُنشر في مجلة «ناتيف»، وهي المجلة التي يصدرها المركز، حكومة شارون بأنها «نظام يفتقر إلى الاحترام الأساسي لحقوق الإنسان العالمية – الحق في الحياة، والحق في التملك، وحرية الوجدان، والحق في حرية التعبير عن الرأي وحرية التجمع، والحق في نظام قضائي عادل ونزيه والحق في المساواة أمام القانون – وما عاد هذا النظام ديمقراطيًا بعد الآن».[٨] وشكّل المفهوم الذي يقول إن

الصورة (١–١): اشتباكات بين المستوطنين اليهود والجيش الإسرائيلي في أثناء إخلاء مستوطنة كفار داروم، قطاع غزة، ١٨ آب ٢٠٠٥.

شرع المستوطنون في تبنّي لغة حقوق الإنسان عشية الألفية الجديدة. بيْد أنه في وسع المرء أن يلاحظ الزيادة الملموسة التي طرأت على نشاط هؤلاء المستوطنين في ميدان حقوق الإنسان في أعقاب إخلاء المستوطنات على يد الحكومة الإسرائيلية في العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦.

فك الارتباط عطّل حقوق الإنسان العالمية الواجبة للمستوطنين تعبيرًا مجازيًا انتشر على نطاق واسع وأدلى بدلوه في خطاب المنظمات المحافظة.

وأعدّت منظمة «ييشع» لحقوق الإنسان تقريرًا عنونته «انتهاكات الحكومة الإسرائيلية التي مسّت الحقوق المدنية لمعارضي فك الارتباط».[٩] وبعد أعوام عدة من رفع الدعاوى القضائية أمام مختلف المحاكم الإسرائيلية ضد إخلاء البؤر الاستيطانية، استفادت هذه المنظمة غير الحكومية الاستيطانية المعنية بحقوق الإنسان من خبرتها وباشرت العمل على إطلاق حملة مناصرة على نطاق أوسع ضد «احتمال تفكك» منظومة الحكم اليهودية. ويدين هذا التقرير، الذي يشجب ما رآه على أنه تعليق لأحكام القانون وخرق للعقد اليهودي القومي الذي تقوم سيادة إسرائيل على أساسه، «الانتهاكات الواسعة» التي توقِعها الحكومة على حقوق الإنسان الواجبة لأولئك الذين كانوا يعارضون فك الارتباط.[١٠]

وقد ترافقت الترجمة المحددة التي نقلت حقوق الإنسان إلى لغة اصطلاحية كولونيالية مع إعادة إنتاج الأساليب والمنهجيات الموظفة في حملات مناصرة حقوق الإنسان على الصعيد العالمي. وعلى نحو يشبه التقارير الدارجة في مجال مناصرة حقوق الإنسان وتعزيزها، يورد تقرير «انتهاكات الحكومة الإسرائيلية» المئات من حالات الحبس الاحتياطي التي طالت المحتجين في أثناء تنفيذ خطة فك الارتباط الإسرائيلي عن قطاع غزة في العام ٢٠٠٥، ويسلط الضوء على فرض قيود لا مبرّر لها على «حرية التنقل» و«على حرية المدّعى عليهم».[١١] ويحلّل مؤلفو التقرير، الذي يعرضون فيه الإفادات التي أدلى بها العديد من الشهود، سلسلة من الحالات التي انطوت على «الاحتجاز لمدد طويلة وتعامل الشرطة بوحشية مع القاصرين»، و«الاعتقالات التعسفية، وانتهاك حقوق السجناء والإجراءات القانونية السليمة»، ناهيك عن «قمع المعارضة القانونية».[١٢]

وفضلًا عن الانتقاد الذي وجّهه تقرير «انتهاكات الحكومة الإسرائيلية» للطريقة التي تعاملت فيها الشرطة مع المُرحَّلين، فهو يستهدف مؤسستين أخريين من مؤسسات الدولة، واللتين اضطلعتا بدور لا يُستهان به على مدى تاريخهما في إرساء دعائم المشروع الاستعماري الذي تقوده إسرائيل، وهما النظام القضائي وجهاز الأمن العام (الشاباك). وينظر التقرير في مجموعة من الدعاوى القضائية التي تبنّت فيها المحكمة العليا والمحاكم اللوائية مفهوم «الجريمة الأيديولوجية» (عفاريانوت إيديولوغيت) في القرارات التي أصدرتها بحق المحتجين، حيث يكيل الاتهامات للنظام القضائي بوضع «العصيان المدني» في نفس الخانة مع «التمرد» و«إثارة الفتنة». كما يتهم التقرير الحكومة بتغيير مهمة جهاز الشاباك «من ممارسة اختصاصه في مواجهة المؤامرة المسلحة ضد الدولة، إلى التحقيق في الجرائم العادية والعصيان المدني الذي لم يكن يتّسم بالعنف في سياق فك الارتباط». ويخلص التقرير المذكور إلى توجيه اللوم إلى منظومة إنفاذ القانون والنظام القضائي بسبب ما وقعا فيه من «فشل أخلاقي». ويطالب مؤلفو التقرير، في نفس الوقت الذي يلقون فيه بظلال الشك على الطابع الديمقراطي الذي تكتسيه إسرائيل، بإجراء تحقيق عام «في طبيعة هذين الجهازين، والطريقة المتبعة في تعيين الموظفين العاملين لديهما، والثقافة القانونية السائدة فيهما».[١٣] وكان من الممكن اقتباس هذه الكلمات بذات القدر من السهولة من تقرير نشره مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم) أو أي منظمة غير حكومية ليبرالية أخرى تُعنى بحقوق الإنسان في إسرائيل/فلسطين.

ويستنسخ المؤلفون المساهمون في تأليف تقرير «انتهاكات الحكومة الإسرائيلية» جوانب أخرى من العمل الذي تؤديه منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية الليبرالية، بما فيها المفردات القانونية وأساليب التحقيق. ففي هذا السياق، يعيد هؤلاء المؤلفون، وعلى وجه الدقة، بناء الطابع المنهجي الذي يسم الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان من أجل نشر نظرية التفاح المتعفن. فحسبما جاء على لسانهم، «لم تنشأ الظواهر التي يوثّقها هذا التقرير في فراغ، ولا هي من نسج أفعال أفراد شرطة مارقين أو وكلاء نيابة مارقين أو قضاة مارقين، وإنما كانت نتاجًا لسياسة يطبقها نظام إنفاذ القانون والنظام القضائي في

وقد ترافقت الترجمة المحددة التي نقلت حقوق الإنسان إلى لغة اصطلاحية كولونيالية مع إعادة إنتاج الأساليب والمنهجيات الموظفة في حملات مناصرة حقوق الإنسان على الصعيد العالمي.

إسرائيل».[١٤] وحسبما ورد في التقرير المذكور، تُعدّ المسؤولية عن الجلاء عن قطاع غزة، وعن الصدمة التي أفرزها وعن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتبطت به قوميةً في نطاقها وتشمل الدولة بجميع مؤسساتها وأجهزتها.[١٥]

وقد أعاد خطاب حقوق الإنسان هذا إنتاج ثلاثة أهداف ترتبط ارتباطًا وثيقًا ببعضها بعضًا وطوَّرها. ففي المقام الأول، كان لتبنّي حقوق الإنسان فائدته في المعركة التي نشبت في مواجهة «ما قامت به الحكومة من تحريف» للمشروع الصهيوني. وثانيًا، يجري توظيف هذا اللغة الاصطلاحية الجديدة في توطيد أركان الاستعمار الاستيطاني – وذلك من خلال وصم أي إجراء محتمل تنفذه الحكومة في سبيل إخلاء المستوطنات كما لو كان حالة خرق تمسّ حقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن إخلاء المستوطنات في قطاع غزة لم يكن يعني أُفول نجم المشروع الاستيطاني القومي الذي تقود الحكومة دفته، فقد أشار في دلالاته إلى إعادة بلورة هذا المشروع ومعاودة العمل على إرساء دعائمه خارج غزة. وفي الواقع، كان فك الارتباط عن غزة يتقاطع مع زيادة طرأت على وتيرة أعمال البناء في المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة. وأخيرًا، كان اعتماد حقوق الإنسان يسعى في غايته إلى إعادة تشكيل المستوطن وإخراجه في صورة الضحية.

ويخفي ما ظهر من تباين بين المنظمات غير الحكومية الاستيطانية التي تعنى بحقوق الإنسان والدولة خلال فترة الإخلاء من قطاع غزة وراءه صلة جوهرية بين الطرفين. فمما لا شك فيه أن المنظمات غير الحكومية التي يقف المستوطنون على رأسها توصّف السياسات التي تأخذ الحكومة بزمامها (أي إخلاء المستوطنات) على أنه تحريف للعدالة، بيد أن الغاية النهائية التي يسعون إليها تكمن في وضع حد «لخروج الدولة عن المسار المرسوم» من أجل الوفاء بالتزامها بالعقد الإثنوقراطي اليهودي الذي دانت به في الأصل.

منظمة ريغافيم و«برنامج عمونا»

كانت منظمة ريغافيم واحدة من المنظمات الاستيطانية التي أُقيمت عشية إخلاء المستوطنات. ويصف آري بريغز، مدير العلاقات الدولية في المنظمة، الدوافع التي وقفت وراء تأسيس منظمته في العام ٢٠٠٥ على الوجه التالي:

لقد فهمنا أن ثمة مشكلة خطيرة تكمن في سوء استغلال النظام القانوني لغايات سياسية... [لم يكن في وُسع المنظمات غير الحكومية الليبرالية المعنية بحقوق الإنسان أن تحقق أهدافها] من خلال حكومة منتخبة ديمقراطيًا... ولذلك، كانت هذه المنظمات تملك القدرة على تحقيق أهدافها من خلال المحاكم، ومن خلال الإجراءات البيروقراطية ومن خلال وسائل الإعلام. وهذا هو الموضع الذي تسدّ فيه منظمة ريغافيم الثغرة القائمة. فهذه المنظمات اليسارية التي لم تحظَ بتمثيل وافٍ في الهيئات المنتخبة، الهيئات المنتخبة ديمقراطيًا في الكنيست، في البرلمان، كانت تستخدم وسائل أخرى من قبيل حرب القانون. وينبغي لنا أن نعمل لكي نرى بعض المساواة، لا أن نرى تحريفًا للعدالة.[١٦]

ولا يشير تحريف العدالة، الذي تأتي منظمة ريغافيم على ذكره في الكتيب الذي استشهدنا به في مستهلّ هذا المقال، إلى التمييز الذي تمارسه الحكومة بحق اليهود الإسرائيليين عند تنفيذ إخلاء المستوطنات فحسب، بل يدل أيضًا على المحاولة التي تبذلها قلة من المنظمات غير الحكومية اليسارية الإسرائيلية في سبيل تقويض الإجراءات الديمقراطية التي يجب تقريرها في الانتخابات البرلمانية – وذلك من خلال الإجراءات القانونية ومناصرة حقوق الإنسان. ومن جملة الوسائل التي اعتمدها المستوطنون الجدد لتحقيق غاياتهم أنهم ولجوا ميدان النشاط في حقوق الإنسان من خلال إنشاء لغتهم الاصطلاحية الخاصة بحقوق الإنسان. وتكتسب القوى المحركة التي أفضت إلى إخلاء المستوطنين من مستوطنة عمونا التي كانت مقامة في الضفة الغربية في العام ٢٠٠٦، وذلك بعد عام من إخلاء مستعمرات غزة، أهمية حاسمة في فهم هذه العملية التي انطوت على إخراج لغة حقوق الإنسان في ثوب لغوي محلي يستجيب لرغبات هؤلاء المستوطنين.

فعلى مدى الأيام التي سبقت تنفيذ الإخلاء المقرر، انضم الآلاف من المستوطنين إلى سكان هذه البؤرة الاستيطانية. وشكّل نشطاء المستوطنين وأعضاء البرلمان من الأحزاب اليمينية سلسلة بشرية حول البؤرة، بينما صعد آخرون إلى أسطح المباني

وفضلًا عن الانتقاد الذي وجّهه تقرير «انتهاكات الحكومة الإسرائيلية» للطريقة التي تعاملت فيها الشرطة مع المُرحَّلين، فهو يستهدف مؤسستين أخريين من مؤسسات الدولة، واللتين اضطلعتا بدور لا يُستهان به على مدى تاريخهما في إرساء دعائم المشروع الاستعماري الذي تقوده إسرائيل، وهما النظام القضائي وجهاز الأمن العام (الشاباك).

واستخدموها كحاميات وحصّنوها بشتى أنواع التحصينات. وأسفرت الاشتباكات التي اندلعت بين ٥,٠٠٠ جندي و٣,٠٠٠ مستوطن عن إصابة المئات بجروح واعتقال مئات آخرين، ناهيك عن تغطية واسعة في وسائل الإعلام المحلية والدولية. وفي نظر الحركة التي قادها المستوطنون ومنظماتهم غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، أكدت عمونا «القمع» الذي استُهلّ في قطاع غزة. كما رأى هؤلاء المستوطنون أن «الطرد» الذي نُفِّذ في العام ٢٠٠٥ كانت نقطة البداية التي انطلقت منها سلسلة من الأعمال الظالمة والتمييزية، بما فيها تطبيق القانون على نحو يميز ضد اليهود. وذهبت منظمة «أغيثوا إسرائيل» (SOS Israel)، وهي منظمة غير حكومية أُسِّست في العام ٢٠٠٣ من أجل «معارضة الاتفاقيات السياسية مع العرب [الفلسطينيين] التي تتضمن تنازلات عن الأراضي أو الأمن ومحاربتها» إلى أبعد من ذلك عندما أسبغت على إخلاء المستوطنات اسم «برنامج عمونا». وبذلك، استحضرت هذه المنظمة تاريخ معاداة السامية من أجل تأطير المستوطنين وتصويرهم في صورة ضحايا الانتهاكات الجسيمة التي تقترفها الدولة اليهودية.[١٧]

ويفسر درور إتكيس، وهو موظف سابق في منظمة «السلام الآن» الليبرالية، وصاحب مشروع مراقبة الاستيطان فيها، الأسباب التي جعلت من عمونا نقطة تحول بالنسبة للعديد من الجهات الفاعلة التي شاركت في تعزيز الأنشطة الاستيطانية التي تنفذها إسرائيل.

مثّلت [عمونا] أكبر اشتباك على الإطلاق بين المستوطنين الإسرائيليين و[الجيش]... وفاق هذا الاشتباك في نطاقه نطاق فك الارتباط [عن غزة]، وكان في الواقع ردّ فعل مضادا، أو إن شئت رد فعل على فك الارتباط عن غزة. لقد شكّلت محاولة بذلها جيل جديد، جيل جديد من قيادة [المستوطنين] في الضفة الغربية، للقول: «انتبهوا! لن نشارك في هذا المشهد مثلما فعل «مجلس ييشع»! نحن هنا وسوف نريكم ما هو موقفنا، سوف نقاتلكم.»[١٨]

ووفقًا لما ورد على لسان إتكيس، أسهم إخلاء المنازل في عمونا في إثبات أن إسرائيل تستطيع إنفاذ القانون في الأرض الفلسطينية المحتلة. فباتت هذه البؤرة الاستيطانية تمثل موقعًا تداخلت فيه لغة حقوق الإنسان التي توظفها المنظمات الليبرالية والاستيطانية وتستخدمها المعسكرات السياسية المتصارعة من أجل تأطير الأحداث بطرق تختلف اختلافًا جذريًا عن بعضها بعضًا. فقد استحضر كِلا المعسكرين مفردات حقوق الإنسان في توجيه الانتقادات للسياسات التي تنفذها الحكومة في مواجهة المستوطنين. كما أفرزت هذه المفردات تغييراً تنظيميًا ومؤسسيًا لا نظير له في تاريخ الاستعمار الاستيطاني، حيث أقام المستوطنون المنظمات غير الحكومية التي تعمل في ميدان حقوق الإنسان بغية الدفاع عن الاستعمار ومناصرته. وأصدر المستوطنون الذين يعملون في هذه المنظمات المئات من البيانات الصحفية، وأرسلوا ممثلين عنهم للمشاركة في البرامج الحوارية على محطات التلفزة والإذاعة، وشكّلوا مجموعات الضغط في الكنيست، وعرضوا أفكارهم على اللجان البرلمانية وأمضوا الوقت في حرم الجامعات لاستقطاب الطلبة وحشدهم لمؤازرة قضيتهم. وقد أثار استنساخ الانتقادات الموجهة إلى النظام التمييزي في إنفاذ القانون ومحاكاة الأساليب القانونية وتقنيات المناصرة الجدل حول مدى مشروعية تبنّي حقوق الإنسان وإخراجها في طابع لغة محلية تخدم أغراض المنظمات غير الحكومية التي تنضوي تحت راية المعارضة السياسية. ومع ذلك، فسرعان ما تحولت الفكرة التي تقول إن الانتهاكات باتت تمس حقوق الإنسان الواجبة للمستوطنين إلى منطق بديهي في أوساط المجتمع الإسرائيلي بمختلف أطيافه وشرائحه.

البؤر الاستيطانية الفلسطينية

يُعَدّ قلب موازين العلاقة بين المضطهِدين والمضطهَدين معلمًا رئيسيًا يحدد سمات العمل الذي تنفذه المنظمات غير الحكومية الاستيطانية المعنية بحقوق الإنسان. فتحويل نزع الملكية وتجريدها من أصحابها إلى حق من حقوق الإنسان يشكل جزءًا أصيلًا من الاقتصاد الأخلاقي الذي يقوم الاستعمار الاستيطاني على أساسه، وهو يستند في قاعدته إلى إحداث

يستنسخ المؤلفون المساهمون في تأليف تقرير «انتهاكات الحكومة الإسرائيلية» جوانب أخرى من العمل الذي تؤديه منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية الليبرالية، بما فيها المفردات القانونية وأساليب التحقيق. ففي هذا السياق، يعيد هؤلاء المؤلفون، وعلى وجه الدقة، بناء الطابع المنهجي الذي يسم الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان من أجل نشر نظرية التفاح المتعفن.

انقلاب يحوّل الفلسطينيين إلى غزاة ووجودهم المادي إلى بؤرة استيطانية لا وجه قانونيا لها. ويتمّ هذا الانقلاب من خلال إنتاج لغة اصطلاحية توظف حقوق الإنسان وتعتمد على طمس تاريخ الشعب القابع تحت الاستعمار وإعادة تشكيل تاريخ وجغرافيا محددتين للمستوطنين. وفي الوقت نفسه، تجري المطالبة بحق الإنسان في الاستعمار ضمن إطار سلسلة من أوجه التقارب والاستنساخ الإستراتيجية.

وقد أشرنا للتو إلى أن المنظمات غير الحكومية الليبرالية والمحافظة التي تعنى بحقوق الإنسان تتقاسم افتراضات اعتبارية محددة تتعلق بسلطة القانون، والدور الحاسم الذي تؤديه المحكمة بوصفها محكّمًا يفصل في الخلافات التي تُعرض عليه، وما يشكل اللغة المناسبة للبحث في الأدلة ومناقشتها، من قبيل المفردات القانونية المستخدمة في مجال حقوق الإنسان. وتنطوي ثلاثة من أوجه التقارب هذه على اتفاق على الأساليب الملائمة لجمع البيانات، وما يشكل البيانات الصالحة، وما يشكل الأدلة بناءً على ذلك. وتستخدم المنظمات غير الحكومية الليبرالية والمحافظة الأدلة التي تثبت الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان من أجل توليد المعاني وإثبات الذنب والبراءة.[١٩] وتوحي مَواطن التقارب هذه بأن محامي حقوق الإنسان ونشطاءها وخبراءها بمختلف أطيافهم يتفقون على عدة افتراضات، مما يفضي إلى إنتاج انسجام بين المنظمات من مختلف ألون الطيف السياسي بشأن ما يشكل الحقيقة الاعتبارية والتكنولوجية.

فعلى سبيل المثال، تراقب منظمة ريغافيم الفلسطينيين من خلال مسح المناطق التي يقيمون فيها، وغالبًا ما تستخدم نظام المعلومات الجغرافية في ذلك، وهي وسيلة تكنولوجية تعتمدها الأجهزة الحكومية في الأرض الفلسطينية المحتلة في مسح أعمال البناء ومشاريع التنمية الزراعية «غير القانونية»، وحتى في عمليات القصف، وفي غير ذلك من الأمور. ويشكل استخدام هذه التقنيات نفسها – بدءًا من نظام المعلومات الجغرافية والصور الجوية وانتهاءً بالالتماسات القانونية – في أغراض إستراتيجية من جانب مؤسسات الدولة (الجيش والإدارة المدنية وجهاز الشاباك) ومنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية التي تسعى إلى تحقيق أهداف مشابهة أو مختلفة (من ريغافيم حتى بيتسيلم) ضمن إطار تاريخي محدد اصطلحنا على تسميته بالاستنساخ. ويحدث هذا الاستنساخ بسبب تقارب عدة افتراضات جوهرية تحرك عمل المنظمات والمؤسسات المختلفة.

ويميط درور إتكيس، مؤسس مشروع مراقبة الاستيطان في منظمة السلام الآن، اللثام عن بعض أوجه التقارب التي جمعت بين منظمته والإدارة المدنية، وكيف استنسخت المؤسستان بعضهما بعضًا. ويقول إتكيس إن أربعة أو خمسة أعوام مرت منذ أن بدأ في استخدام نظام المعلومات الجغرافية.

لقد تمكنتُ من الحصول على المعلومات من الإدارة المدنية، بناءً على قانون حرية المعلومات... فالطابع الرسمي [الذي يسم بيانات نظام المعلومات الجغرافية التي أحصل عليها] مستقًى من الإدارة المدنية. وثمة الكثير من أعمال المسح التي أُجريها بنفسي بعد ذلك. ولكن تعتمد الأسس القانونية التي تستند إليها الالتماسات في أساسها على المعلومات المستقاة من الإدارة المدنية. وهذا هو السبب الذي لا يتيح للإدارة المدنية أن تحضر إلى المحكمة وتقول إن المعلومات ليست صحيحة. فكل شيء يستند إلى معلوماتها.[٢٠]

ويكشف إتكيس النقاب عن أن الإدارة المدنية ومنظمة السلام الآن تستفيدان من تقنيات متطابقة تقريبًا في مجال المراقبة وجمع البيانات والتنقيب عنها. وتشكل هذه التقنيات موقعًا تنطلق منه الجهات الفاعلة التي تتبنى أهدافًا سياسية متباينة تباينًا جذريًا في استنساخ إستراتيجيات بعضها بعضًا. ويشدد إتكيس، في معرض وصفه للالتماسات التي ترفعها منظمة ريغافيم أمام محكمة العدل العليا، على الطريقة التي تظهر فيها أوجه التقارب والاستنساخ بجلاء في الساحة القانونية: «إنها التماسات مستنسخة ومنقولة بحذافيرها عن التماساتنا. أنا لستُ محاميًا ولست من يكتب تلك الالتماسات، ولكنهم كانوا ينسخون أجزاء منها ويلصقونها، ولا يغيرون سوى الأسماء...»[٢١] ولا يدل هذا النهج القائم على النسخ واللصق على

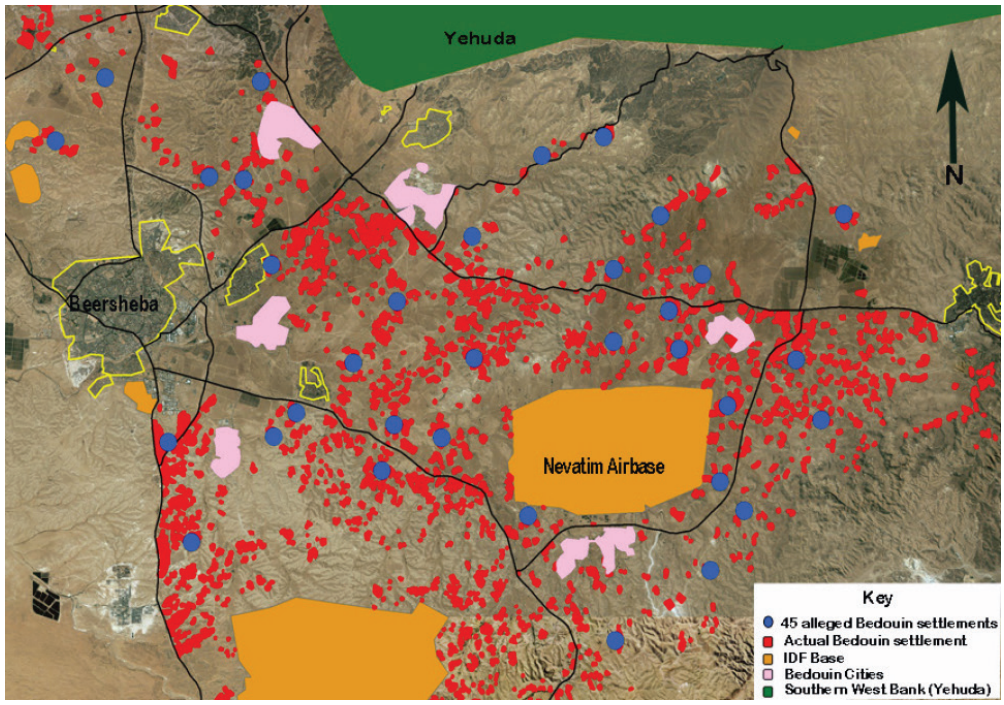

الصورة (١-٢): صورة من نظام المعلومات الجغرافية «للمستوطنات البدوية» (المصدر: منظمة ريغافيم)

مجرد استنساخ إستراتيجية من إستراتيجيات حقوق الإنسان، بل يشير كذلك إلى التقاء المعتقدات بشأن ما يشكل التقنية الصحيحة، والأدلة المشروعة، و«الأسس القانونية التي تستند الالتماسات إليها» حسبما ورد على لسان إتكيس. فأوجه التقارب هذه، التي تقوم في أساسها على الفكرة المشتركة المتعلقة بإنفاذ القانون والإجراءات التي ينطوي عليها، هي على وجه التحديد ما يمكّن المحامين الذين توكّلهم منظمة السلام الآن ومنظمة ريغافيم من ترجمة بيانات الأدلة والخرائط نفسها إلى التماسات قانونية في مواجهة «غياب إنفاذ القانون»، والطلب إلى المحكمة أن تصدر التوجيهات إلى الإدارة المدنية بالتوقف عن انتهاك حقوق الإنسان.

وتتبنّى منظمات مختلفة الممارسات نفسها بحكم إدراكها المشترك بأن أنواعًا بعينها من الأدلة الجنائية تُعَدّ صالحة وتشكل مصدرًا لشرعنة ادعاءات حقوق الإنسان، وكذلك بحكم الإدراك المشترك الذي تتقاسمه بشأن السلطة التي تُستنبط من القانون (وإن كانت تُستنبط منه بطرق مختلفة) وبشأن الدور الذي تضطلع به المحكمة بوصفها المحكّم الذي يقول كلمة الفصل في الخلافات القائمة.[٢٢] والمحاكم نفسها التي تساعد في القرارات التي تصدرها على شرعنة السياسات التي تنفذها إسرائيل في نزع الملكية وتجريدها من أصحابها وتخلق حالة زائفة من التماثل بين المستعمِر والمستعمَر، هي بالضبط الأحياز المادية والمعرفية التي يثور فيها التنازع حول الدلالات السياسية والقانونية التي تحملها الصور والأفلام والصور الجوية والمخططات الطبوغرافية والخرائط التي تستخدمها الأطراف المختلفة.[٢٣] فهذا التناضُح لا يمثّل تجليًا لحالة سياسية مَرضية، وإنما يُعَد تجسيدًا لمسار سياسي يتمخض عن حالة التقارب بين الدولة ومنظمات حقوق الإنسان. وبالفعل، فالجهات الفاعلة التي يَسِمها الاختلاف يتقارب بعضها مع بعض بسبب اختلاف أهدافها السياسية ضمن حيز الممارسة العملية والصراع الدائر حول الاستيلاء على الأراضي وأعمال البناء غير القانونية والقيود المفروضة على النشاط الزراعي وأشكال أخرى لا حصر لها من أشكال نزع الملكية وتجريدها من أصحابها. فالجهات السياسية الفاعلة من أمثال منظمة السلام الآن ومنظمة ريغافيم والإدارة المدنية تجمعها نقطة التقاء في هذا النوع من أوجه التقارب المتعددة. وقد غدت أوجه التقارب هذه بين الجهات الاجتماعية الفاعلة – التي تتبنى مواقف سياسية متباينة – وتطبق إجراءات عملانية متماثلة على الأحداث والأوضاع الاستعمارية الاستيطانية نفسها واحدة من العناصر التأسيسية التي تسترشد بها ادعاءات حقوق الإنسان والصراعات القانونية التي تدور رحاها في أروقة المحاكم الإسرائيلية.

وفي هذا السياق الذي يشهد حالات من التقارب والاستنساخ، تعمل المنظمات غير الحكومية الاستعمارية الاستيطانية، من قبيل منظمة ريغافيم، على قلب حالة الاختلال التاريخي التي تزاول عملها فيها وإنتاج إطار العدالة الذي تستند إليه. ويشكل هذا

مع ذلك، فسرعان ما تحولت الفكرة التي تقول إن الانتهاكات باتت تمس حقوق الإنسان الواجبة للمستوطنين إلى منطق بديهي في أوساط المجتمع الإسرائيلي بمختلف أطيافه وشرائحه.

الانقلاب – من قبيل ذلك الذي يحول الأصلاني إلى مستوطن والمستوطن إلى أصلاني – النتاج السياسي للاستنساخ، حسبما أوحى بذلك أحد الخبراء القانونيين الذين يعملون لدى جمعية بمكوم – مخطّطون من أجل حقوق التخطيط، وهي منظمة ليبرالية إسرائيلية تنشط في مجال حقوق الإنسان وتقدم الدعم لأعمال البناء التي يقوم بها الفلسطينيون من خلال أعمال التخطيط والمناصرة القانونية.

تستخدم [منظمة ريغافيم] اللغة نفسها في الأساس... صورة مستنسخة تعكس ما تستخدمه [منظمات حقوق الإنسان الليبرالية]... وما يلفت نظر المرء أنهم ... مثلًا، يرفعون التماسًا بشأن بؤرة استيطانية غير مصرّح بها في يتما [وهي قرية من قرى الضفة الغربية]. ويُرفع التماس [ريغافيم] ضد منازل [فلسطينيين]، حيث يسمّون هذه المنازل «بؤرًا فلسطينية غير قانونية». [...] إنهم يأخذون الالتماسات [التي تعدها المنظمات «اليسارية»] ويقلبون كل شيء فيها رأسًا على عقب.[٢٤]

ويتحول الاستنساخ إلى قلب للحقائق في رحى الصراعات التي تخوضها المنظمات غير الحكومية الاستيطانية التي تعنى بحقوق الإنسان. فالمستوطنات اليهودية تغدو مستوطنات فلسطينية، و«البناء اليهودي غير القانوني» يتحول إلى «بناء فلسطيني غير قانوني»، والقرى الفلسطينية تمسي «بؤرًا استيطانية فلسطينية»، مما يفضي إلى تحويل حضور الفلسطينيين ووجودهم فيها إلى نوع من الاحتلال الذي تنتفي الصفة القانونية عنه. وتتحول حقوق الإنسان إلى سلاح للإمعان في تهجير السكان الأصلانيين.

حق الإنسان في التهجير

ينبني حق الإنسان في الاستعمار – وهو مفهوم استحدثناه لكي يتسنى لنا فهم الخلط الحاصل بين خطاب حقوق الإنسان الذي توظفه المنظمات غير الحكومية المحافظة من جهة، وممارسات الاستعمار الاستيطاني القائمة على نزع الملكية وتجريدها من أصحابها، من جهة أخرى – على واجبين أخلاقيين يعتمد الواحد منهما على الآخر: حماية المستوطنات بناءً على الفكرة التي تقول إن إخلاء المستوطنين اليهود منها يشكّل خرقًا لحقوق الإنسان، وتهجير الفلسطينيين بناءً على التصور الذي يرى أن طردهم يُعد عملًا من أعمال العدالة. ويمثل التهجير الجغرافي والتاريخي الذي يطال السكان الأصلانيين وحماية المستوطنات وسكانها الجدد أركانًا يقوم هذا الاقتصاد الأخلاقي الاستيطاني عليها.

وقد دأبت المنظمات غير الحكومية الاستيطانية المعنية بحقوق الإنسان، مثل منظمة ريغافيم، ومنذ إنشائها على تطوير هاتين الحتميتين – الحماية والتهجير – اللتين يقوم الاستعمار في أساسه عليهما. ويمثل تأمين الحماية لتشييد المستوطنات اليهودية وتوسيعها، والتشجيع في الوقت ذاته على إنفاذ أوامر الهدم بحق المباني الفلسطينية وإخلاء أصحابها منها، وجهان لنفس الروح التي تعمل المنظمات الاستيطانية من خلالها على تعبئة حقوق الإنسان وحشدها. فممثلو منظمة ريغافيم ومحاموها – وتوأمها المنظمة غير الحكومية المعروفة باسم «المنتدى القانوني لأراضي إسرائيل» – يستخدمون في الالتماسات التي يرفعونها أمام المحمة العليا وفي حملات الضغط التي يطلقونها في الكنيست والتأثير على أفراد الجمهور الإسرائيلي، المفاهيم المتعلقة بإنفاذ القانون والتمييز من أجل الدعوة إلى هدم منازل الفلسطينيين وتقييد أعمال البناء التي يقومون بها في إسرائيل/فلسطين.[٢٥] وتستند ترجمة حقوق الإنسان من جانب هذه المنظمات غير الحكومية الاستيطانية المعنية بحقوق الإنسان إلى جغرافيا متخيَّلة تشكّل فيها الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل ومرتفعات الجولان المحتلة جزءًا من حيز واحد. ووفقًا لما تراه هذه المنظمات غير الحكومية الاستعمارية، يشكل وجود الفلسطينيين في حد ذاته تهديدًا لحقوق الإنسان التي يتمتع بها اليهود الإسرائيليون بالنظر إلى أن وجودهم يجسّد رواية تاريخية يحب أن يزيحها المشروع الاستعماري – وذلك في مشهد لا يختلف عن شواهد أخرى من الاستعمار الاستيطاني – ويحل محلها إن كان له أن يصيب النجاح.[٢٦] والأمر المحدد الذي يميز هذا التهجير يكمن في ظهور منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية، التي تؤطّر الاستيطان باعتباره حقًا من حقوق الإنسان وتؤطر وجود السكان الأصلانيين كما لو كان تهديدًا يكتنف حقوق الإنسان الواجبة للمستوطنين.

ويشكل تهجير السكان الأصلانيين وحماية المستوطنين

عنصرين محوريين يؤسسان الاقتصاد الأخلاقي القائم على الاستعمار الاستيطاني. وعلى هدي من ديديير فاسين (Didier Fassin)، فنحن نعني بعبارة الاقتصاد الأخلاقي «إنتاج العواطف والأخلاق والقواعد والالتزامات ونشرها وتداولها واستعمالها في الحيز الاجتماعي [الذي] يوصّف لحظة تاريخية بعينها وجماعة بعينها في بعض الحالات».[٢٧] وطالما كان الاقتصاد الأخلاقي «يؤكد العمل الدائم الذي يسعى إلى تبنّي القواعد والقيم وإعادة تعريفها والاعتراض عليها» ويصدِر أيضًا حكمًا محددًا على التاريخ وعملية لإنتاج إحساس معين بما هو عادل وظالم،[٢٨] فإن الارتقاء بممارسات التهجير التي تستهدف السكان الأصلانيين في حالتنا هذه يُنظَر إليه على أنه قيمة يحملها عمل من أعمال العدالة، بل وتُسبَغ هذه القيمة عليه. وتكمن النتيجة المنطقية التي يفضي إليها هذا الاقتصاد الأخلاقي في أن وجود السكان الأصلانيين يتحول في حد ذاته إلى مظهر راسخ يتجلى فيها غياب العدالة، بينما يُنظر إلى تهجير الأصلاني (الذي يأتي بعد الحلول محله) على أنه وجه من وجوه العدالة.[٢٩] وفي هذا النهج الذي لا يفتأ يقلب الحقائق، لا تجري تعبئة حقوق الإنسان بوصفها «الأسلحة التي يملكها الطرف القوي» بدلًا من إدراجه في إطار «الاقتصاد الأخلاقي للطرف الضعيف» فحسب، بل إنها تتزامن أيضًا مع نفس عالم المعاني التي ينطوي عليها الاستعمار الاستيطاني وقيمه.[٣٠]

ومن العوامل المحورية في هذه العلاقة القائمة بين العدالة والتهجير إدراج ممارسات حقوق الإنسان ضمن مفهوم محدد للسيادة على الوجه الذي يطرحه شعار منظمة ريغافيم: «ليست السيادة مسألة نظرية. فهي لا وجود لها إن لم تُفرَض فرضًا». ويلمّح هذا الشعار إلى وجود عقد اجتماعي إثني–عرقي محدد تسترشد به القاعدة التي ترتكز سيادة إسرائيل عليها.[٣١] وحسب التوصيف الذي يسوقه آري بريغز، «إن فقدان السيادة في بعض المناطق من هذه البلاد أمر يبعث على الدهشة. [...] مجمل فكرة الأراضي القومية والأسباب التي تدعو إلى حماية الأراضي القومية... لماذا؟ لأن الأراضي القومية قضية سيادية».[٣٢] وعندما يتحدث بريغز عن «بعض المناطق»، فهو يشير إلى تلك المناطق التي يوجد فيها فلسطينيون، وعندما يشير إلى «الأراضي القومية» فهو يعني الأراضي اليهودية. وبهذه الطريقة، يعبّر بريغز عن حقوق الإنسان على أساس إثني محدد يقيم فاصلًا بين المستوطنين والسكان الأصلانيين. ولذلك، يتقاطع الصراع الذين تخوضه منظمة ريغافيم في سبيل المساواة، في واقع الحال، مع حماية سيادة الاستعمار الاستيطاني الذي يقوم في أساسه على خريطة جيوسياسية لإسرائيل لا وجود للفلسطينيين فيها، وحيث يُنظر إلى الوجود الفلسطيني في حد ذاته فيها باعتباره شكلًا من أشكال التمييز ضد اليهود في نهاية المطاف. ويتقاطع حق الإنسان في الاستعمار مع حق الإنسان في الامتناع عن إزالة المستوطنات وحق الإنسان في تهجير الفلسطينيين أينما كانوا من أجل إنتاج النقاء الإثني–الإقليمي.

ويتأسس ما تقوم به منظمة ريغافيم من إخراج حقوق الإنسان في لغة محلية تلبي غاياتها على حقيقة سياسية مفادها أن الخط الأخضر الذي يرسّم حدود إسرائيل قبل العام ١٩٦٧ ويفصلها عن المناطق التي احتلتها في حرب العام ١٩٦٧ لم يشكل عائقًا أمام السياسات التي تنفذها إسرائيل في سبيل الهيمنة على الفلسطينيين على الإطلاق. ففي معنى من المعاني، يمثل هذا التوجه إعادة صياغة للعلاقة المتناقضة التي تجمع إسرائيل بحقوق الإنسان (وهو ما تطرقنا إليه بإسهاب في الفصل الأول). وبناءً على ذلك، فإلى جانب الالتماسات التي تطلب إلى محكمة العدل العليا أن تصدر أوامرها إلى الدولة لكي تهدم مدارس الفلسطينيين ومساجدهم ومنازلهم في الضفة الغربية لأنها شُيدت دون الحصول على الرخص التي تشترطها إدارة الاحتلال، ترفع المنظمات غير الحكومية الاستيطانية التي تعنى بحقوق الإنسان كذلك الالتماسات ضد ما تسميه «البناء غير القانوني عند الدروز» في مرتفعات الجولان المحتلة وضد البناء «غير القانوني» الذي يقوم به البدو الفلسطينيون في المنطقة الجنوبية التي تسمّى النقب في إسرائيل.[٣٣] ويصرّح محامو المنظمة، وعن غير قصد منهم عندما يهاجمون الحكومة، بأن سيادة القانون في إسرائيل مبنية على نحو يؤمّن الحماية لسياسة شاملة – سواء نُفذت أم لا تزال بانتظار تنفيذها – وترمي إلى تهجير الفلسطينيين، من نهر الأردن إلى البحر المتوسط. وعندما تكيل منظمة ريغافيم الانتقادات للحكومة بسبب إحجامها عن تهجير أعداد كافية من الفلسطينيين، إن جاز التعبير، فهي تميط اللثام في الوقت نفسه عن طابع الدولة التي تتعلق إمكانية بقائها بشرط تهجير السكان الأصلانيين وتحاول أن تعزز هذا الواقع. وبناءً على ذلك، تتكشف المعارضة المزعومة تجاه الحكومة كما لو كانت مجرد وهم، بالنظر إلى أن منظمة ريغافيم توظف الالتماسات التي تستند إلى حقوق الإنسان لإجبار الحكومة على الالتزام بالمنطق الذي قامت الدولة على أساسه. وعلى غرار المخلوق الإغريقي الخرافي، تشكل منظمة ريغافيم عضوًا من أعضاء كثيرة تكوّن جسد الاستعمار بمجموعه.

وتستند تقنيات حقوق الإنسان التي تستخدمها منظمة

في هذا السياق الذي يشهد حالات من التقارب والاستنساخ، تعمل المنظمات غير الحكومية الاستعمارية الاستيطانية، من قبيل منظمة ريغافيم، على قلب حالة الاختلال التاريخي التي تزاول عملها فيها وإنتاج إطار العدالة الذي تستند إليه. ويشكل هذا الانقلاب - من قبيل ذلك الذي يحول الأصلاني إلى مستوطن والمستوطن إلى أصلاني - النتاج السياسي للاستنساخ

ريغافيم في أروقة المحاكم من أجل تيسير تهجير الفلسطينيين إلى ممارسات مختلفة يرتبط بعضها ببعض. فالمنظمة تؤدي هذا العمل باستخدام فرضية تقوم على إنفاذ القانون، حسبما يرد في بعض التماساتها. «فبالاستناد» إلى الأوامر الصادرة عن محكمة العدل العليا بشأن هدم المباني الفلسطينية، تتولى المنظمة مراقبة الأوامر التي لم تنفَّذ بعد، ومن ثم ترفع التماسًا إلى المحكمة تطلب إليها فيه أن تمارس الضغط على الحكومة الإسرائيلية لكي تضع تلك الأوامر موضع التنفيذ. ويجري إعداد الدعاوى بمساعدة «مديري المناطق» في منظمة ريغافيم، حيث يتولى هؤلاء مراقبة تلك الأماكن التي تضم أعلى نسبة من السكان الفلسطينيين وتحديد المنازل التي صدرت بشأنها أوامر هدم عالقة لم تنفَّذ – وذلك من خلال الصور الجوية وتكنولوجيا الأقمار الصناعية أيضًا.[٣٤] وبعد ذلك، يترجَم رصد حياة الفلسطينيين وأعمال البناء التي يقومون بها ومراقبتها إلى لغة حقوق الإنسان التي تكتسي ثوبًا قانونيًا في تلك الالتماسات.[٣٥]

وفي حالات أخرى، لا تستند منظمة ريغافيم إلى أوامر الهدم العالقة، وإنما ترفع التماساتها التي تطالب فيها بتنفيذ عمليات الهدم وإنفاذ القانون. ففي أحد هذه الالتماسات، كانت لغة حقوق الإنسان تتشابك مع الخطاب الدولي السائد حول حماية البيئة. ففي إحدى مقالات الرأي الصادرة في صحيفة «جيروزاليم بوست» بشأن مصنع فلسطيني لإنتاج الفحم في الضفة الغربية، بيَّن مدير العلاقات الدولية في منظمة ريغافيم، آري بريغز، أن «تلوث الهواء الذي يجري إطلاقه بكميات هائلة في البيئة في أثناء إنتاج الفحم يتسبب في تدمير حياة العديد من الأسر [اليهودية] التي كانت أمنيتها الوحيدة أن تعيش في المراعي المنتشرة في شمال منطقة شارون [التي تقع في إسرائيل قبل العام ١٩٦٧]». ويستطرد بريغز حديثه ويوجه انتقاداته للحكومة الإسرائيلية ومحكمة العدل العليا، حيث يتهمهما بالتقاعس عن اتخاذ إجراء في مواجهة الفلسطينيين الذين ينتجون الفحم «دون وجه قانوني»، كما يوبّخ وزارة البيئة الإسرائيلية بسبب إحجامها عن التدخل في وضع يعرّفه على أنه «حالة طوارئ بيئية» قد تتسبب في «تسميم أطفالنا [اليهود الإسرائيليين]» حسبما جاء على لسانه.[٣٦]

وبناءً على ما تقدم، يأخذ حق الإنسان في الاستعمار، في بعض الحالات، شكل قضية بيئية، بل ويمكن التعبير عنه من هذا الوجه. وفي الواقع، غدا تأمين الحماية من المخاطر البيئية جزءًا من الإستراتيجية التي تعتمدها منظمة ريغافيم في مواجهة ما تعرّفه على أنه «انتفاضة البناء» الفلسطينية. ففي حالات ليست بالقليلة، تقيم المنظمة وغيرها من المنظمات غير الحكومية الاستيطانية المعنية بحقوق الإنسان، في الالتماسات التي ترفعها وحملات التأثير في السياسات التي تطلقها، رابطًا بين لغة حقوق الإنسان وغيرها من صور الشرعنة، من قبيل المشهد الطبيعي والبيئة والأمن، من أجل تيسير إجراءات نزع الملكية وتجريدها من أصحابها والخروج بمسوّغ هذه الإجراءات.[٣٧]

الغزاة الأصلانيون

تصف منظمة ريغافيم، في حملة أطلقتها في مواجهة «الغزو الصامت»، كيف أن الشعب اليهودي «تُسرق أرض إسرائيل من بين يديه» «بطريقة هادئة إلى حد بعيد، ودون صخب المعركة ودون جعجعة الحرب». وتقول المنظمة إنه «في ساحة المعركة هذه، باتت خلاطات الباطون تحل محل الدبابات، والمحارث محل المدافع، والمدنيون الذين يظهرون في مظهر الأبرياء محل الجنود بزيهم العسكري... فدونمًا دونمًا، ومنزلًا منزلًا، يشترون ويحتلون ويزرعون أرضًا ليست لهم، دون وجه قانوني، وبخبث ودهاء في بعض الأحيان، وبالعنف في أحيان أخرى، وبمبالغ ضخمة من الأموال وبدعم راسخ من منظمات معادية للصهيونية في إسرائيل وخارجها – تفقد إسرائيل ملكيتها وحيازتها لأراضي الشعب اليهودي».[٣٨]

وترى منظمة ريغافيم أن إسرائيل لم تزد حتى الآن عن «أن تقدّم 'الجزرة» للبدو – مع أنها تفتقر إلى 'العصا' تمامًا»، حيث تدعي كذلك أن البدو يعملون، من خلال «نشاطهم الإجرامي»

فالمستوطنات اليهودية تغدو مستوطنات فلسطينية، و«البناء اليهودي غير القانوني» يتحول إلى «بناء فلسطيني غير قانوني»، والقرى الفلسطينية تمسي «بؤرًا استيطانية فلسطينية»، مما يفضي إلى تحويل حضور الفلسطينيين ووجودهم فيها إلى نوع من الاحتلال الذي تنتفي الصفة القانونية عنه.

على استعمار الأرض ويهددون «بالقضاء على مستقبل اليهود في المنطقة الجنوبية».»[٣٩] ويشكل وجود البدو الفلسطينيين في حد ذاته في هذه المنطقة شكلًا من أشكال الاستعمار وتهديدًا وجوديًا للدولة. وبهذه الطريقة، يأتي خطاب حقوق الإنسان الذي تعتمده هذه المنظمة بمعنى محدد للغاية للسمة الأصلانية ويقلب تاريخ الاستعمار الاستيطاني الذي يقوم على سياسة نزع الملكية وتجريدها من أصحابها، وهي سياسة أخضعت الدولة اليهودية الفلسطينيين من أبناء النقب وغيره من المناطق لها، رأسًا على عقب.

وتقدّم منظمة ريغافيم، التي تستشهد بالإعلان الشهير الذي يقول رئيس الوزراء دافيد بن غوريون فيه إن «النقب هو اختبار للأمة في إسرائيل»، حلًا يتألف من أربع مراحل لمواجهة هذا التهديد وصدّه. ويشمل هذا الحل تقييد «أعمال البناء التي يقوم بها البدو بصفة غير قانونية»، وتهيئة هؤلاء السكان للترحيل، ثم إخلاء جميع «السكان المقيمين فيه دون وجه قانوني»، وترحيلهم إلى مستوطنات قانونية. وأخيرًا، يتعين على الحكومة أن تُعِدّ العدة «لليوم التالي» وألا تسمح «بعودة الأمور إلى حالتها الأصلية التي كانت عليها». وتشير عبارة «حالتها الأصلية» إلى الوضع الراهن الذي ينطوي – من وجهة نظر منظمة ريغافيم – على غزو الحيز اليهودي من جانب «السكان» الفلسطينيين «الذين لا صفة قانونية لهم». ووفقًا لهذه الرواية، يُعَد الحيز، بحكم تعريفه، يهوديًا. وبالتالي، فإن وجود غير اليهود فيه يمثل شكلًا من أشكال التلوث – ومناط اختبار بن غوريون.

وادّعت منظمة ريغافيم، في تقرير أصدرته في العام ٢٠١٤ تحت عنوان «حقيقة بدو النقب»، أن البدو الفلسطينيين لا «يستوفون المعايير التي تحظى بقبول العالم لكي يجري اعتبارهم أصلانيين» وأن التمييز الذي تمارسه دولة إسرائيل بحقهم ما هو إلا خرافة.[٤٠] وتشير المنظمة إلى العمل الذي أنجزه ثلاثة مفكرين (أحدهم محام في وزارة العدل الإسرائيلية) يعرفون الادعاءات التي يسوقها الفلسطينيون بشأن أصلانيتهم باعتبارها «فبركة للتاريخ»، مما يبيّن أن أشكال خطاب حقوق الإنسان السائدة في أوساط المستوطنين قد نمت وترعرعت في بيئة خصبة أرساها وعممها أفراد ينتسبون إلى السلك الأكاديمي في إسرائيل.[٤١]

ويمثل تصوير وجود السكان الأصلانيين على أنه غزو ووضع المستوطنين في قالب أصلاني شكلين متشابكين من أشكال الخطاب، حيث ييسّرهما الطابع الغامض الذي يلف السلطة الاستعمارية. فحسب التفسير الذي يسوقه هومي بابا (Homi Bhabha) في تحليله للمحاكاة، لا يرغب المستعمَر في العلاقة الاستعمارية بمحاكاة المستعمِر فحسب، بل يرغب المستعمِر بمحاكاة المستعمَر في بعض الأحيان.[٤٢] وتنطوي هذه المحاكاة على المعاملة بالمثل. وعلى نحو لا يختلف عن أشكال من الاستعمار الاستيطاني، تُفرض سلطة الاستعمار في الحالة الإسرائيلية أيضًا من خلال رغبة المستعمِر في الاستيلاء على موقع الأصلاني، في «التحول إلى أصلاني». ويعبّر التصريح بهذه الرغبة من خلال خطاب حقوق الإنسان عن رغبة في التحول إلى أصلاني، بيد أنه يفعل ذلك بطريقة محددة غاية التحديد: فأصلانية المستعمر، إن جاز التعبير، لا يمكن أن تبصر النور إلا عبر عملية تتألف من شقين، بدءًا بنزع ملكية المستعمَر وتجريدها منه، وما يتبع ذلك من تأمين الحماية للمستعمِر من الغزو المفترض الذي ينفذه المستعمَر. فعن طريق عملية المحاكاة هذه، يجري تحويل الأصلاني المستعمَر إلى مستعمِر ومنتهِك لحقوق الإنسان. وبناءً على ذلك، ينبغي قلب العلاقة القائمة بين المستعمِر والمستعمَر وعكسها لكي يتسنى للمستعمِر أن يتحول إلى أصلاني.

ولكن، بما أن كل عملية تنطوي على قلب الحقائق تعتمد على اعتراف مسبق بعلاقة الهيمنة التي يجري قلبها وعكسها، تتكشف طبيعة العلاقة القائمة بين المستعمَر والمستعمِر. ففي سياق يجري فيه إقصاء الفلسطينيين من التاريخ والجغرافيا بصورة منهجية، يمثل إخراج السكان الأصلانيين الفلسطينيين في صورة رعايا تنتفي الصفة القانونية عنهم ويحملون سمات تدل على أنهم غزاة أجانب الشرط الذي يحقق إمكانية تثبيت حق الإنسان في الاستعمار. وبعبارة أخرى، يميط هذا الانقلاب اللثام عن الهدف السياسي النهائي الذي تصبو إليه منظمات

ووفقًا لما تراه هذه المنظمات غير الحكومية الاستعمارية، يشكل وجود الفلسطينيين في حد ذاته تهديدًا لحقوق الإنسان التي يتمتع بها اليهود الإسرائيليون بالنظر إلى أن وجودهم يجسّد رواية تاريخية يحب أن يزيحها المشروع الاستعماري

حقوق الإنسان غير الحكومية التي يديرها المستوطنون، والمنطق الاستعماري الذي تقوم عليه الدولة في أساسها بوجه أعم.

وبناءً على ذلك، يرتكز الاقتصاد الأخلاقي الذي يفعل فيها كل ما تقدم فعله على فكرة محددة تراها الدولة: دولة إسرائيل اليهودية والديمقراطية. وتطالب المنظمات غير الحكومية الليبرالية والمحافظة الدولة – من موقع المعارضة المفترض – بالالتزام بإطارها الأخلاقي. فالمنظمات غير الحكومية الليبرالية تسعى إلى تصويب «التجاوزات» التي نشأت عن الطابع اليهودي للدولة، وتتطلع إلى قيام حكومة تتمسك بالمفهوم الذي تراه للديمقراطية الليبرالية ومبادئ الخلاصية، ولكن دون أن تتصدى لمفهوم الدولة اليهودية التي يتأصل فيها نزع ملكية الفلسطينيين وتجريدها منهم ونزع الصفة الإنسانية عنهم. وفي المقابل، «تحضّ» المنظمات غير الحكومية المحافظة الحكومة على التقيد بالتزاماتها الإثنوقراطية بمنظومة الحكم اليهودية، التي تقوم عليها الدولة في أساسها، وبهذه الطريقة، يرقى تجريد غير اليهود من أملاكهم إلى منزلة فعل من أفعال الدفاع عن النفس، والعدالة في نهاية المطاف.

ترجمه عن الإنكليزية: ياسين السيد.

الهوامش

١ هذا المقال نسخة منقحة عن الفصل الرابع من كتاب:

Nicola Perugini and Neve Gordon, The Human Right to Dominate, (Oxford University Press, 2015)

2 Michel Foucault, Nietzsche, Genealogy, History, The Foucault reader. New York: Pantheon (1984), 86.

3 Regavim, On the Perversion of Justice (Jerualsme: Regavim 2010).

٤ للاستزادة حول الدور الذي تؤديه محكمة العدل العليا الإسرائيلية في ترسيخ السياسات الكولونيالية التي تنفذها إسرائيل، انظر:

D. Kretzmer, "Targeted Killing of Suspected Terrorists: Extra-Judicial Executions Or Legitimate Means of Defence?" European Journal of International Law 16, no. 2 (2005), 171-212.; Neve Gordon, Israel's Occupation, (California: University of California Press, 2008); Ben-Naftali, Orna, Aeyal M. Gross, and Keren Michaeli. "Illegal occupation: Framing the occupied Palestinian territory." Berkeley J. Int'l L. 23 (2005): 551

5 Derek Gregory, The Colonial Present: Afghanistan, Palestine, Iraq (Oxford, UK: Blackwell Publishers, 2004).

٦ للاطلاع على تحليل يتناول فك الارتباط عن غزة، انظر:

Joyce Dalsheim, Unsettling Gaza: Secular Liberalism, Radical Religion, and the Israeli Settlement Project (Oxford, UK: Oxford University Press, 2011).; Sara M. Roy, Failing Peace: Gaza and the Palestinian-Israeli Conflict (London, UK: Pluto Press, 2007).

٧ للاطلاع على سياسات الإغلاق الطويل الأمد الذي فرضته إسرائيل على قطاع غزة بعد فك الارتباط عنه، انظر:

Li, Darryl. "The Gaza Strip as laboratory: Notes in the wake of disengagement." Journal of Palestine Studies 35, no. 2 (2006): 38-55.

8 Ha'etzni Elyakim, "The Shock of Surrender," Nativ: A Journal of Politics and the Arts 10, June 2007.

9 I. Bam, Yitzhak Klein and Shmuel Meidad, Israeli Government Violations of Disengagement Opponents' Civil Rights (Jerusalem: Israel Policy Center,[2005]).

ومما يلفت انتباه المرء أن هذا التقرير صدر بتمويل من المركز النرويجي الإسرائيلي لمناهضة معاداة السامية واتحاد الطوائف الأرثوذكسية في أميركا.

10 i Bam, Klein and Meidad,p.

11 Bam, Klein and Meidad,p. 2

12 Bam, Klein and Meidad,p. 10

13 Bam, Klein and Meidad,p. 36

14 Bam, Klein and Meidad,p. 1

١٥ بالنسبة «للصدمة التي خلّفها الإخلاء»، انظر:

Nicola Perugini, "The Moral Economy of Settler Colonialism: Israel and the Evacuation Trauma," History of the Present 4, no. 1 (2014), 49–74.

١٦ نيكولا بيروغيني، مقابلة مع آري بريغز، ٢٩ آب/٢٠١٣.

17 The Amona Pogrom, SOS Israel, http://www.sos-israel.com/3418.html (accessed 05/02, 2014).

18 Nicola Perugini and Kareem Rabie, interview with Dror Etkes, 18 July 2010.

19 Anne Orford, Reading humanitarian intervention: Human rights and the use of force in international law. Vol. 30. Cambridge University Press, 2003.

٢٠ نيكولا بيروغيني وكريم ربيع، مقابلة مع درور إتكيس، ١٨ تموز/٢٠١٠.

٢١ نيكولا بيروغيني وكريم ربيع، مقابلة مع درور إتكيس، ١٨ تموز/٢٠١٠.

22 Nicola Perugini and Kareem Rabie, "The Human Right to the Colony," in Shifting Borders: European Perspectives on Creolization, eds. S. Jacoviello and T. Sbriccolo (Cambridge: Cambridge Scholars Publishing, 2012), 35-56.

23 Nicola Perugini and Neve Gordon, The Human Right to Dominate, (Oxford University Press, 2015).

٢٤ نيكولا بيروغيني وكريم ربيع، مقابلة مع خبير قانوني في جمعية بمكوم – مخطّطون من أجل حقوق التخطيط، ٣ آب ٢٠١٠.

٢٥ للاستزادة حول الإستراتيجيات المتعددة التي تنتهجها إسرائيل في نزع الملكية وتجريدها من أصحابها، والتي تقع على الحدود الفاصلة بين الفرضيات المستقاة من القانون والهندسة المعمارية والمناظر الطبيعية والبيئة وغيرها من أنواع الفرضيات، راجع ينون كوهين ونيف غوردون، «السياسة المكانية-الحيوية التي تنفّذها إسرائيل: الأرض، والديمغرافيا والسيطرة الفعلية»، ترجمة ياسين السيد، قضايا إسرائيلية، العدد ٧٠، صيف ٢٠١٨، ص. ٨١-٩٩.

26 Patrick Wolfe, Settler Colonialism (London: Continuum, 1999).; Lorenzo Veracini, Settler Colonialism: A Theoretical Overview (London, UK: Palgrave Macmillan, 2010).; Fiona Bateman and Lionel Pilkington, Studies in Settler Colonialism: Politics, Identity and Culture (London, UK: Palgrave Macmillan, 2011).

27 Didier Fassin, "Les Économies Morales Revisitées" (Paris, Editions de l'EHESS, 2009). p. 1257.

28 Didier Fassin, "A Contribution to the Critique of Moral Reason," Anthropological Theory 11, no. 4 (2011), 481-491.; Yiftachel, Ethnocracy: Land and Identity Politics in Israel/Palestine

29 Nicola Perugini, "The Moral Economy of Settler Colonialism: Israel and the" Evacuation Trauma"," History of the Present 4, no. 1 (2014), 49-74.

30 James C. Scott, Weapons of the Weak: Everyday Forms of Peasant Resistance (New Haven, CT: Yale University Press, 2008).

وللاطّلاع على تحليل يتناول عالم المعاني التي يحملها المستوطن في هذا السياق، انظر:

Nicola Perugini, "The Frontier is Where the Jews Live": A Case of Israeli "democratic Colonialism," Journal of Law and Social Research 1, no. 1 (2009), 73-90.

31 Yiftachel, Ethnocracy: Land and Identity Politics in Israel/Palestine.

٣٢ نيكولا بيروغيني، مقابلة مع آري بريغز، ٢٩ آب ٢٠١٣.

٣٣ للاطلاع على التماس يطالب الدولة بهدم مدرسة في قرية فلسطينية، انظر (قرار محكمة العدل العليا رقم ١٠/٥٠٨٣ في قضية ريغافيم وآخرون ضد وزير الدفاع وآخرين، وقرار محكمة العدل العليا رقم ١٠/٨٨٠٦ في قضية ريغافيم ضد رئيس الوزراء وآخرين). وللاطلاع على التماس يطالب بتدمير مسجد، انظر (قرار محكمة العدل العليا رقم ١٠/٥٧٩٠ في قضية ريغافيم وآخرون ضد وزير الدفاع وآخرين)، وهدم مقلع حجارة، انظر (قرار محكمة العدل العليا رقم ١٠/٢٤٠٧ في قضية ريغافيم

وآخرون ضد وزير الدفاع وآخرين)، وهدم فلل في حوسان وبيرزيت، انظر (قرار محكمة العدل العليا رقم ٠٩/١٠٤٢٤ في قضية ريغافيم وآخرون ضد وزير الدفاع وآخرين). وللاطلاع على التماس يطالب الدولة بهدم بيوت للبدو في النقب، انظر (قرار محكمة العدل العليا رقم ١٣/٦٤٨ في قضية ريغافيم وآخرون ضد رئيس الوزراء وآخرين). وللاطلاع على التماسات مشابهة رفعها المنتدى القانوني لأراضي إسرائيل انظر (قرار محكمة العدل العليا رقم ٠٦/٤٧٠٤ في قضية المنتدى القانوني لأراضي إسرائيل وآخرون ضد الحكومة الإسرائيلية وآخرين، وقرار محكمة العدل العليا رقم ٠٨/١٠٥١٧ في قضية المنتدى القانوني لأراضي إسرائيل ضد وزير الدفاع وآخرين).

٣٤ نيكولا بيروغيني، مقابلة مع آري بريغز، ٢٩ آب ٢٠١٣.

٣٥ يبيّن درور إتكيس كيف أن إدارة المستوطنات ومنظمة ريغافيم تستخدم هؤلاء المراقبين أنفسهم في رصد أعمال البناء التي يقوم بها الفلسطينيون ومنعهم (الفلسطينيين) من «غزو» الأراضي التي تقع تحت سيطرة تلك الإدارة. نيكولا بيروغيني وكريم ربيع، مقابلة مع درور إتكيس، ١٨ تموز ٢٠١٠.

36 Ari Briggs, "Is Government and Supreme Court Inaction Poisoning our Children?" The Jerusalem Post July 15, 2012.

٣٧ في العام ٢٠١٠، عندما باشرت شركات البناء في تشييد مدينة روابي الفلسطينية، وهي عبارة عن مشروع عقاري «صديق للبيئة» يقع على مقربة من بلدة بيرزيت الفلسطينية (تحت رعاية السلطة الفلسطينية وبتمويل من شركة خليجية ومستثمر فلسطيني)، لم يتوانَ يهودا إلياهو، الشريك المؤسس في منظمة ريغافيم، عن التنديد بإقامة هذه المدينة ووصفها على أنها استفزاز سياسي، وتهديد أمني لدولة إسرائيل وتستتبع مسؤولية بيئية: «إن الغاية الوحيدة المتوخاة من هذه المدينة تكمن في خلق امتداد جغرافي بين رام الله والسامرة. وقد خُطِّطت على عجل، ودون بنية تحتية مناسبة ودون حل لمياه الصرف الصحي التي ستنساب في الأودية. وهي جزء من تحرك أوسع يرمي إلى إقامة دولة فلسطينية بحكم الأمر الواقع.» ورد هذا الاقتباس في:

Chaim Levinson, "Settlers: New Palestinian City Will Harm Security, the Environment," Ha'AretzFebruary, 24, 2010.

38 Regavim, "There is a Solution" Program (Jerusalem: Regavim,[2010]). pp. 3-4.

٣٩ مئير دويتش، «هناك حل» [بالعبرية] (القدس: منظمة ريغافيم، [٢٠١٠])، ص. ٣-٤.

40 Regavim, "The Truth about the Bedouin," http://www.israelnationalnews.com/Articles/Article.aspx/14722#.U2EPIFePwm8 (accessed 05/01, 2014).

41 Havatzelet Yahel, Ruth Kark and Seth J. Frantzman, "Are the Negev Bedouin an Indigenous People?" Middle East Quarterly XIX, no. 3 (2012), 14.

وللاطلاع على وجهة نظر مختلفة تمام الاختلاف، انظر:

Oren Yiftachel, "Naqab/Negev Bedouins and the (Internal) Colonial Paradigm," in Indigenous (in)Justice: Law and Human Rights among the Bedouins in the Naqab/Negev, eds. Ahmad Amara, Ismael Abu-Saad and Oren Yiftachel (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2013), 289-318.

42 Homi K. Bhabha, The Location of Culture (New York, NY: Routledge, 1994). pp. 87-88